الأمم المتحدة

A/55/790–E/2001/6

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 February 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ٦٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١
٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠١
البند ١٣ (ل) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل الاقتصادية والبيئية: رسم الخرائط

رسالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إليكم من صاحب السعادة السيد آيتوغ بلومير، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية (انظر المرفق).

وأرجو التفضل بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البند ١٣ (ل) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع أوميت باماير
السفير
الممثل الدائم

* سيصدر بوصفه الوثيقة E/2001/100.

220201 220201 01-25434 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير إلى الورقة التي قدمتها الإدارة القبرصية اليونانية أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي السابع لرسم الخرائط للأمريكتين، المعقود في نيويورك فيما بين ٢٢ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، والتي تتضمن مزاعم لا أساس لها من الصحة ضد الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وكذلك صورا مشوهة للوضع القائم في الجزيرة.

وأود في البداية أن أؤكد أن الورقة المذكورة، المقدمة بزعم أنها باسم ''قبرص''، تستند إلى مقدمة منطقية زائفة مؤداها أن الإدارة القبرصية اليونانية، التي تدعي أنها ''حكومة جمهورية قبرص''، هي السلطة الشرعية الوحيدة في الجزيرة. وهذا زعم فاسد لأسباب قانونية وأسباب واقعية في آن واحد معا. ومما يُذكر أن جمهورية قبرص القائمة على الشراكة، التي أنشأها الشعبان المؤسسان معا في عام ١٩٦٠، قد قضى عليها القبارصة اليونانيون في عام ١٩٦٣ مستهدفين في نهاية المطاف ضم الجزيرة إلى اليونان. أما القبارصة الأتراك فلم يتخلوا إطلاقا عن حقوق الشراكة التي آلت إليهم من اتفاقات عام ١٩٦٠ وقاوموا ببسالة محاولة الجانب القبرصي اليوناني الاستيلاء على الدولة. ونتيجة لذلك، أصبحت لا توجد، منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، إدارة مركزية مشتركة في الجزيرة قادرة على تمثيل الجزيرة ككل. وكان الناتج الطبيعي لتطور الأحداث على النحو المذكور أعلاه هو نشوء إدارتين منفصلتين.

ويتضح بناء على هذه الخلفية أن الإدارة القبرصية اليونانية لا يحق لها قانونا أن تدعي أنها تمثل الجزيرة ككل ولا أن تتصرف أو تتكلم باسم الشعب القبرصي التركي حيث أن ممثليه الشرعيين الوحيدين هم ممثلوه المنتخبون طبقا لدستور الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وتعمد الورقة التي قدمها الجانب القبرصي اليوناني إلى التحريف الشديد للحقائق المتصلة بقبرص. فهي تشير إلى الجمهورية التركية لقبرص الشمالية بأوصاف ''المناطق المحتلة'' أو ''الجزء المتعذر دخوله من الجزيرة'' أو ''الإدارة المحلية التابعة''. وأود بادئ ذي بدء أن أؤكد أن الاحتلال الوحيد في قبرص هو الاحتلال غير المشروع الذي يمارسه الجانب القبرصي اليوناني منذ ٣٧ عاما لمقر حكومة جمهورية قبرص ذات القوميتين المنشأة في عام ١٩٦٠. أما فيما يتعلق بالتدخل التركي الذي حدث في عام ١٩٧٤، والذي يحاول الجانب القبرصي اليوناني أن يصوره على أنه ''غزو''، فينبغي التذكير بأن الانقلاب الدموي الذي دبرته اليونان وعملاؤها في قبرص في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ من أجل ضم الجزيرة إلى

اليونان والقضاء المبرم على الشعب القبرصي التركي هو الذي لم يترك أمام تركيا من بديل إلا التدخل في قبرص. وقد نُفذ هذا التدخل وفقا لحقوق تركيا والتزاماتها بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠. وغني عن الذكر في هذا الصدد أن الوجود العسكري التركي في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، وفقا لمعاهدة الضمان، ضرورة أمنية حيوية للشعب القبرصي التركي من حيث أنه الرادع الأساسي ضد السياسات العدائية الراهنة التي تنتهجها الإدارة القبرصية اليونانية والاستعدادات العسكرية التي تقوم بها بالتعاون مع اليونان، في إطار ما يسمى بـ ''العقيدة العسكرية المشتركة''.

وخلافا للمزاعم المضللة الواردة في الورقة المذكورة، فإن العلاقات بين تركيا والجمهورية التركية لقبرص الشمالية قائمة على اعتراف كل منهما بسيادة الأخرى واحترامها لهذه السيادة. فالجمهورية التركية لقبرص الشمالية دولة مستقلة كاملة الأهلية مستوفية لمعايير الدولة في إطار القانون الدولي. وروابط التعاون الوثيقة بين البلدين لا تجعل من قبرص الشمالية ''إدارة تابعة''.

وتثير الورقة كذلك مسألة اختيار الأسماء الجغرافية في قبرص الشمالية. وأبسط ما يقال في هذا إنه محاولة صفيقة لتضليل المجتمع العالمي. فالجمهورية التركية لقبرص الشمالية هي السلطة الوحيدة المختصة بالبت في اختيار الأسماء الجغرافية في قبرص الشمالية. بيد أن الإدارة القبرصية اليونانية لا تطيق من الشعب القبرصي التركي، الذي يسكن الجزيرة منذ قرون، مجرد استعمال الأسماء الجغرافية بلغته الأصلية، أي اللغة التركية. والورقة القبرصية اليونانية، بهيئتها تلك، تلقي ضوءا وافرا على العقلية المتعسفة التي أوجدت مسألة قبرص في المقام الأول والتي تجعل حلها أمرا متعسرا. وتنطوي هذه العقلية في أساسها على تطلع الجانب القبرصي اليوناني إلى تحويل قبرص إلى دولة قبرصية يونانية. وكما يتضح في الورقة أيضا، هناك محاولة من الجانب القبرصي اليوناني لإظهار قبرص كما لو كانت جزيرة يونانية. وفي الواقع أن قبرص لم تكن يونانية إطلاقا ولا حَكَمَتها اليونان في أي فترة من فترات التاريخ. أما الأتراك فقد ظلوا يحكمون قبرص لمدة قرون. لذا فإن من السخف أن يتوقع من الشعب التركي أن يقلع عن استعمال لغته الأصلية في وطنه وأن يستعمل بدلا منها مسميات غريبة عن ثقافته وعن لغته.

وأرجو التفضل بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البند ١٣ (ل) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) آيتوغ بلومير
ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية